نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاديين
ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي

الدكتور خلف فاروق
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي

ملخص

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية لم يسبق لها مثيل، لا سيما من حيث الموارد المالية المخصصة لها، في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في اسعار النفط، وذلك بوضع برامج الاسثمارات العمومية المنفذة او الجاري تنفيذها و الممتدة على طول الفترة من سنة 2001 الى نهاية سنة 2014

وقد اتخذت السلطات العمومية هذه السياسة لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية والأمنية وكذا السياسية التي مرت بها البلاد لبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد

ولمعرفة آثار هذه السياسة المنتهجة من طرف الدولة يجب النظر الى مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الاهداف المسطرة بعد مرور مدة من تنفيذ هذه البرامج، مع التناقض الكبير في المبالغ المرصودة من اسعار النفط والتي تُعد الممول الرئيسي لهذه البرامج، وهل ستمارس السلطات العمومية الجزائرية سياسة الانفاق العمومي مستقبلا.

Abstract

Algeria embarked in adopting an unprecedented expansionary budget policy (financial) since 2001 , especially in terms of its allocated financial resources , in light of the abundance of the external income resulting from the continuous improvement in oil prices, by setting the ongoing public investment programs from 2001 to 2014 , represented in these following programs :

- Supporting the economic recovery program (the tripartite project 2001-2004)
- the Supplementary program to support growth (the first quintuple project 2005-2009)
-The consolidation of economic growth program (the second quintuple project 2010-2014)

The public authorities have taken this policy to rectify the tardiness in development , that was attributed to the economic and security crisis (political) experienced by the country to revive the investment and growth kinetics again.

مقدمة:

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية لم يسبق لها مثيل، لا سيما من حيث الموارد المالية المخصصة لها، في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط، وذلك بوضع برامج الاسثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها و الممتدة على طول الفترة من سنة 2001 الى نهاية سنة 2014 وقد تمثلت هذه البرامج في ما يلي:

– برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (أو المخطط الثلاثي من سنة 2001 إلى سنة 2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار) بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة.

– البرنامج التكيميلي لدعم النمو (أو المخطط الخماسي الأول من سنة 2005 إلى سنة 2009) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار(أي ما يعادل 114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.2016 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لا سيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) ، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

– برنامج توطيد النمو الاقتصادي (أو المخطط الخماسي الثاني من سنة 2010 إلى سنة 2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق.

وقد اتخذت السلطات العمومية هذه السياسة لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية والأمنية وكذا السياسية التي مرت بها البلاد لبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

وإذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الدفع بوتيرة حركية الاستثمارات العمومية، واتفاق حول الأهداف المعلنة لسياسة الإنعاش الاقتصادي لا سيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي والتشغيل والتنمية الشاملة، ولمعرفة آثار هذه السياسة المنتهجة من طرف الدولة يجب النظر الى مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الأهداف المسطرة بعد مرور مدة من تنفيذ هذه البرامج، مع التناقض الكبير في المبالغ المرصودة من أسعار النفط والتي تُعد الممول الرئيسي لهذه البرامج، وهل ستمارس السلطات العمومية الجزائرية سياسة الإنفاق العمومي مستقبلا.

فما هي نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاد ما بين المنظور القانوني والواقع التطبيقي والميداني؟

المبحث الأول

مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي.

لتحديد مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي ومن خلال برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصادي التي انتهجته الجزائر في الفترة الممتدة بين سنة 2001 الى غاية سنة 2014، يجب التطرق لتعريف سياسة الإنعاش الاقتصادي كمطلب أول، ثم نطلع على وسائلها كمطلب ثان، وأخيرا نتناول شروط تطبيقها في مطلب ثالث على التوالي.

المطلب الأول

تعريف سياسة الإنعاش الإقتصادي.

من بين المبادئ العامة في الاقتصادي الكلي، إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد إذا كان في حالة ركود، وتعتبر سياسة الإنعاش والنمو الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي إستخدمتها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانيتية بالإضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه "كينزي"، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص أو العمومي الاستهلاكي او الاستثماري قصد تحفيز الانتاج، وعن طريق تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة، كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش ما دام الغرض منها دعم الانعاش الاقتصادي والنشاطات لكن بتنشيط العرض على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي.[1]

المطلب الثاني

الأرضية السياسية لبرنامجي الانعاش والنمو الإقتصادي

يعتمد أسلوب الانعاش الاقتصادي على تجسيد البوادر التي وجدت من اجلها أو تلك التي إليها يُعزى ظهور الانعاش لها وهي كالتالي:

أولا: فكرة تبني اختيار الوئام كأداة لإسترجاع الامن والاستقرارا.

ثانيا: فكرة الحكم الراشد كتقنية لإصلاح هياكل الدولة، فكرة التنمية المستدامة وفكرة التسويق السياسي للسوق الجزائري وأخيرا فكرة بعث مشاريع المنشآت القاعدية والهياكل الاساسية.

الفرع الأول/ فكرة الوئام:

وتندرج ضمن استراتيجية السلطة الهادفة الى تحقيق السلم والاستقرار ببعديهما الامني والسياسي وتحل هذه الفكرة محل الافكار السابقة المستعملة لحل المشكل الأمني، أي الحسم العسكري او التسوية عن طريق قانون الرحمة وهي تقترب لفكرة المصالحة والتي يقصد منها بلوغ آفاق أدنى لتسوية الحالة الامنية التي تسببت في تلطيخ السمعة الدولية للجزائر ويقصد من تنفيذ هذه الفكرة تحقيق الغايات التالية: (2)

- تحقيق استقرار الحكم والنظام السياسي.
- تحسين صورة الجزائر الخارجية.
- وضع حد للخسائر البشرية والمادية واستعادة الامن بكافة أبعاده.
- توفير الامن المطلوب بالمؤسسات.
- الاستجابة لانشغالات المستثمرين الذي عُرِفوا عن الاستثمار في السوق الجزائرية

الفرع الثاني/ فكرة الحكم الراشد:

وبرزت فكرة الحكم الراشد كتوصية قدمها البنك العالمي للبلدان التي تعيش مرحلة إنتقالية، أو تتجه نحو التنمية وقد عرفها البنك العالمي في تقريره الصادر لسنة 1997 على انها طريقة خاصة لإدارة وممارسة السلطة السياسة والاقتصادية الادارية قصد تسيير أحسن للشؤون العمومية وتبنى نفس التعريف "FMI" (صندوق النقد الدول) ويعتبر الحكم الراشد حسب الصندوق الاطار الجديد لدور الدولة الذي تعرض لأزمة مفاهيم الدولة الحارسة، دولة الرفاهية، الدولة المتدخلة.

وارتأت سلطتنا الانعاش لتبني أسلوب الحكم الراشد كدور جديد للدولة ويقوم هذا الاسلوب على العناصر التالية:

- لا مركزية التنمية الاقتصادية والقرار الاقتصادي.
- ضمان سير النسق السياسي والإداري للدولة
- ضمان استقلالية السلطة القضائية وإحداث اصلاح عميق لقطاع العدالة.
- تأمين مشاركة حقيقية للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين للدولة.
- تكوين وفاق مجتمعي حول الاختيارات الاساسية للتنمية.
- ضمان ثقافة تسيير الشؤون العمومية، خاصة تسيير المال العام.
- اصلاح هياكل الدولة من خلال تبسيط قواعد السير.
- أخلقت الحياة السياسية وترشيد استهلاك الطاقة.
- احترام حقوق الانسان والحريات العامة.
- مكافحة الرشوة والفساد. (3)

– تكريس حرية التبادل عن طريق إزالة الاستثمار، وتسريع مسار الخوصصة وإعادة رسم خارطة حق الملكية على نحو يتفق وهيمنة الرأسمال الخاص على القطاع الاقتصادي وتنمية العوامل التنافسية عبر تكوين المقدرات التنافسية ووضع سياسات صناعية ومالية ملائمة لها، وللدولة حق التنقل في الاقتصاد على سبيل الاستثناء في حالات العجز والضغط الاجتماعي او الاخلاقي لحماية المستهلك ويتم التدخل حتى في هذه الحالة بشكل غير مباشر، وتحفيزي في اطار الدور الضبطي للدولة.
وتأسيسها على هاته المعايير ينسجم، مفهوم الحكم الراشد مع متطلبات العولمة التي تعمل على تحويل جذري للهياكل الاقتصادية على مستوى عالمي من حيث تكريس حرية التبادل والمنافسة وإزالة الحواجز الجمركية كما أنه يعتبر أحد الحلول الملائمة للتنمية.

الفرع الثالث/فكرة التنمية المستدامة:

وهي أحد الافكار الاساسية لبرنامج الانعاش الاقتصادي وتهدف هذه الفكرة الى خلق مزيج بين البيئة والتنمية من حيث كونهما هدفين مترابطين لا يمكن التضحية بأحدهما[4] وفي هذا الصدد أنشأت السلطة مجلس أعلى للبيئة المستدامة بموجب المرسوم الرئاسي رقم (465/94) ويتكفل بالمهام التالية:

– تحديد الخيارات الوطنية الاستراتيجية الكبرى في مجال البيئة وترقية التنمية المستدامة.
– التقييم الدوري لتطور الوضع البيئي.
– اقتراح مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة ويتشكل المجلس من 12 وزيرا يمثلون القطاعات ذات الصلة بالبيئة والتنمية.

الفرع الرابع/فكرة التسويق السياسي للسوق الجزائرية:

تتجسد هذه الفكرة في تسخير الوسائل الدبلوماسية لأغراض اقتصادية حيث تسعى هذه الفكرة الى تحسين صورة الجزائر عبر ما يسمى بالماركتينغ السياسي[5] والذي يتم في إطار تعداد المزايا التفاضلية في مختلف المحافل الدولية كما يلي:

– وجود سوق ضخمة تقدر بأكثر من 30 مليون مستهلك آنذاك واليوم بـ 38 مليون مستهلك.
– وجود طاقة متوفرة بشكل مناسب لتموين الاستثمار (والطاقة والمناجم)
– انخفاض كلفة اليد العاملة والطاقة.
– التقرب من مكان انتاج السلع وتموقع الجزائر في منطقة ذات أهمية جد استراتيجية بإعتبارها بوابة أوروبا.
وظهور قطاع خاص في طور الانعاش اضافة الى وجود قطاع فلاحي هام يشمل 20% من الدخل الداخلي.

وعلاوة على هذه المزايا التفاضلية وجود ترسانة قانونية تضمن حرية الاستثمار والمنافسة، وهناك نية لدى سياسة الانعاش لتعديلها قصد توفير أكبر قدر ممكن من الحماية والضمانات كما أن الدولة ملتزمة بتوفير المناخ الملائم للمستثمرين الاجانب وهذا التعهد الحكومي النادر في العلاقات الاقتصادية يعبر عن حرص السلطة على بعث اقتصادها.

الفرع الخامس/فكرة بعث المشاريع للمنشآت القاعدية والهياكل الاساسية:

يهدف أسلوب الانعاش الاقتصادي الى تحويل الجزائر الى ورشة اشغال لمشاريع المنشآت القاعدية والهياكل الأساسية، وفي سبيل هذا المسعى خصصت السلطة مبلغ 45 مليار دولار لتمويل الأنعاش، وتضاف هذه البرامج الى المخططات البلدية للتنمية PCD والمخططات الولائية، ويعد الغرض من تحريك هذه الورشة المتوقفة من التسعين 1990 بفعل شح الموارد المالية. (6)

ويأمل من هذه المشاريع توظيف أكثر من 300 ألف عامل، ودعم الاستثمار المباشر.

وكان تمويل هذه المشاريع من الريع النفطي الذي عد صمام الأمان بل عصب اقتصاد الجزائر.

وانطلاقا من هذه الأفكار الأساسية ظهر أسلوب الإنعاش كبديل لأسلوب التعديل الهيكلي، وقد مس هذا الأسلوب الهيكل الإداري للاقتصاد كما مس أنشطته الرئيسية. (7)

المطلب الثالث

وسائل تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي

للقيام بهذا البرنامج، تستعمل الدولة عادة واحدة من الوسائل المتاحة لديها أو أكثر لتنشيط الطلب الكلي او العرض الكلي، أو الاثنين معا.

الفرع الاول/ تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي بواسطة الطلب:

ويتم تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي عن طريق واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد لمنح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة ....، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيزا للطلب، وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

- الإنفاق العمومي الكلي الاستهلاكي والاستثماري الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

– مشروعات البنية التحتية كحل مؤقت لمشكلة البطالة، أين يمكن من خلاله توفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.

– تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي وبذلك يتم تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

الفرع الثاني/ تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي بواسطة العرض:

وهذه السياسة تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية، لذلك فإن تدخل الدولة الغير مباشر يكون الغالب بواسطة الوسائل المنتجة ، مما يشجع على الاستثمار الخاص، وتتجسد أيضا في القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها مثل النقل والاتصالات، ويمكن التعبير عن تلك السياستين بسياستي الطلب والعرض الميزانيتين(8).

ويعتقد البعض أن سياسة الميزانية كالسياسة مالية بصفة عامة، تعد أكثر فعالية في البلدان النامية من وسائل السياسة الاقتصادية الأخرى لا سيما السياسة النقدية، وذلك نظرا لعدم وجود سوق مالية حقيقية (البورصة) في هذه البلدان، وهذا يجعل السياسة النقدية غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

المطلب الرابع

شروط تطبيق برنامج الانتعاش الإقتصادي.

لكي تكون سياسة برنامج الإنعاش الإقتصادي فعالة يجب تجسيد ما يلي:

– يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب.

– ان لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطات المنتجات الأجنبية أي يجب أن يكون الميل الحدي للإستيراد ضعيفا.

– يجب أن لا كون هدف المؤسسات زيادة هامش رِبحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي.

ويمكن اختصار ذلك بالقول أن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام، يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل او الكامن والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية، وتبعا لذلك يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما وهو ما يسمى بفجوة "أوكن" ويعتبر استعمال السياسة الميزانيتية التوسيعية أنه لا يسمح دائما بإخراج الاقتصاد من الركود خاصة إذا كانت المديونية العمومية مرتفعة(9).

المبحث الثاني

آثار سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو .

إن سياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف أساسا إلى حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي فهي تعتبر سياسة كينزية وآلية تأثيرها على النمو الاقتصادي تتم كما يلي: إن رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى زيادة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مع العلم أن تحقيق هذه العلاقة يتطلب مرونة العرض الكلي، وتجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي [10].

وللتطرق لآثار برنامج سياسة الإنعاش على النمو الاقتصادي سنتناول مفهوم النمو ومحدداته كمطلب أول، ثم كيفية قياسه كمطلب ثان، وأخيرا ندرس تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين سنة 2001إلى غاية سنة 2014 كمطلب ثالث.

المطلب الأول

مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته.

النمو هو الزيادة المطردة أو المستمرة في إنتاج بلد ما خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن ، لذلك فهو يختلف عن التوسع الذي يعني الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة.

وكظاهرة اقتصادية يحظى النمو بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد فهناك من حدده على أن تقسيم العمل يعد مصدرا رئيسيا للنمو ومنهم "آدم سميث"، أما بالنسبة للفقه الكلاسيكي فإن النمو يتوقف دائما حيث يبدأ المردود المتناقص للاقتصاد، ولهذا فإن هذا الفقه لم يأخذ بعين الاعتبار مسألة التطور التقني، أما على حد تعيين "روبرت سولو" سنة 1956 هو أن الزيادة في عوامل الإنتاج التي تؤدي دوما إلى نمو أضعف، ومن ثم فإن التطور التقني وحده هو القادر على إخراج الاقتصاد من حالة السكون وتوليد نمو طويل الأجل، لكن بالرغم من أهمية التطور التقني في النمو، فإن "سولو" لم يحاول تفسيره، إذ كان يحلل وهو يُقيِّم تلك الأهمية بعد حساب كل من مساهمة العمل ورأس المال في النمو، حيث أن الجزء غير المفسر بهذين العاملين هو التطور التقني، ومن ثم فإن جزء مهم من النمو يبقى بدون تفسير وهذا ما أدى إلى تسمية نظرية "سولو" في النمو بـ "نظرية النمو ذي المنشأ الخارجي" لكن في المقابل تؤكد دراسات أخرى للفقيه "لأشو رومنل ووزنغ" على وجود مرونة قوية نسبيا بين إرتفاع رأس المال العمومي والزيادة في إنتاج القطاع الخاص في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فإن دراسة مماثلة قام بها الفقيه "أجنور ونابلي" لاختبار العلاقة بين مخزون رأس المال العمومي والاستثمارات الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية بينت أن تلك المرونة كانت ضعيفة جدا، لكن حسب نفس الدراسة فإن النتيجة

الضعيفة ليس مردها إلى البنى التحتية في حد ذاتها وإنما إلى نوعية البيئة التي يعمل فيها القطاع الخاص، والتي غالبا ما تؤدي إلى إقصائه، بسبب سوء الحاكمية خاصة ، وليس من طرف رأس المال العمومي نفسه [11].

المطلب الثاني

كيفية قياس النمو الإقتصادي.

يستخدم عادة الناتج المحلي الخام كمؤشر أساسي لقياس أو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما (أي إنتاج السلع والخدمات) وهناك الناتج المحلي الخام السوقي الذي يمثل مجموع القيم المضافة للأعوان الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني (زائد الرسم على القيمة المضافة وحقوق الجمارك) والناتج المحلي الخام غير السوقي الذي يقيم إنتاج الإرادات العمومية، وذلك يرد قيمة هذا الإنتاج إلى تكاليفه ، وعليه فإن الناتج المحلي الخام يعبر عن مجموعة الناتج المحلي الخام السوقي والناتج المحلي الخام غير السوقي خلال فترة زمنية محددة في الغالب تكون مدتها سنة، وبإضافة إنتاج مواطني البلد المعني في الخارج الى الناتج المحلي الخام نحصل على الدخل الوطني الخام أو الناتج الوطني الخام، ويستخدم هذا المؤشر في المحاسبة الوطنية، وكذا من طرف بعض المؤسسات الدولية مثل البنك العالمي ، ويكون مبلغ الدخل الوطني الخام قريبا من الناتج الوطني الخام أما الفرق بينهما فيتمثل في أن الدخل الوطني الخام يأخذ بعين الاعتبار المداخيل الأولية المدفوعة أو المتحصل عليها من بقية العالم (بمفهوم المحاسبة الوطنية).

ولحساب الدخل الوطني الخام يجب حساب بدلا منه الناتج الوطني الخام خلال سنتين كل سنة نسبة مئوية على حده ونسبة الزيادة بين السنتين تبقى مجرد قيمة إسمية إن لم يتم تحديد أثر الزيادة في المستوى العام للأسعار (التضخم) خلال فترة القياس، ومن ثم لا بد من إزالة أثر التضخم لقياس نسبة النمو الحقيقي.

المطلب الثالث

تحليل نتائج النمو الاقتصادي بالجزائر في الفترة الممتدة بين سنة 2001 إلى سنة 2014.

ولتحليل النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين سنة 2001 وسنة 2014 أي مدة تطبيق البرنامج الوطني لدعم سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال البرنامج أو المخطط الثلاثي الأول والمخططين الخماسي الأول والثاني ، ولذلك سنتناول في الفرع الأول أن هناك نمو إجمالي متذبذب وضعف نسبيا وتفرع ثان نمو خارج قطاع المحروقات في تحسن لكنه هش وفي الأخير كفرع ثالث نمو ذو طابع توسعي وإنتاجية ضعيفة[12] ، وفي الفرع الرابع توضح حساب مضاعف الإنفاق العمومي.

الفرع الأول/ نمو إجمالي متذبذب وضعيفا نسبيا:

نلاحظ من خلال دراسة النمو أو معدل النمو للناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2001 إلى غاية 2014 ، ففي هذه الفترة تراوح معدل النمو بين (02)% كأدنى مستوى له سنة 2006 و (6.9)% كأعلى مستوى له في سنة 2003، ويعود سبب هذه التذبذب أساسا الى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة، ففي سنة 2006 ، وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لا سيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية (11.6%) فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي التراجع في نمو هذا القطاع نسبة (2.5 %) كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي.[13]

ومن جهة أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003تُفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل النمو للقيمة المضافة لقطاع المحروقات (أعلى نسبة نمو له أثناء الفترة (2009/2001) وهي (8.8) % ، إضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل خلالها أعلى نسبة نمو له والمقدرة بـ (19.7 %).

وفي المتوسط قدر نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة المعنية بنسبة (3.8)% وهو نمو ضعيف نسبيا كونه لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات السابقة لفترة الدراسة (5.1% ، 3.2%، 2.4% في السنوات (1998-1999-2000)، وبعيدا عن معدل (6 أو 7) % المتوقع قبل تنفيذ برنامجي الإنعاش الأول والثاني وهذا على الرغم من تجاوزه لنسبة النمو الطبيعي للسكان المقدرة بـ (1.6)% كمتوسط لنفس الفترة.

هذا التأثير الشديد لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر (بنسبة تفوق 40%).[14]

الفرع الثاني/ نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه هش:

يبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة للنمو الإجمالي مع أنه لا يزال متواضعا نسبيا مقارنة بدول الشرق الأوسط إذ تراوح معدله بين (4.7)% في سنة 2005 (أدنى نسبة) و (9.3)% في سنة 2009 (أعلى نسبة) وبمتوسط (6.1)% لكل فترة الدراسة، وبذلك يمكن القول، مبدئيا إن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال هذه الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا، وأن معدله لم ينزل تحت (5)% إلا في سنة 2005، أنه سجل تزايد ملحوظا ابتداء من سنة 2006، ليصل في سنة 2009 إلى أعلى نسبة له المدعمة خاصة بالمحصول الفلاحي الجيد الذي قدر خلال موسم (2009/2008) بـ (6.2) مليون قنطار.

ولا شك أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج (بمعدل نمو 8.0% في المتوسط خلال الفترة)، إضافة إلى قطاع الفلاحة (بمعدل نمو 6.4% في المتوسط خلال الفترة) مع أن القطاع الفلاحي أداؤه مرتبط بدرجة التساقط خلال الموسم وكذلك قطاع الخدمات بمعدل نمو (6.3)% في المتوسط خلال الفترة) [15].

ولِ ذلك فإن هذا النمو يبقى هشا ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة ضعف أداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات تتمثل في القطاع الصناعي، حيث كانت نسبة النمو المتوسط له خلال الفترة في حدود (2.6)% (تراوحت بين (0.8)% في 2007 و (4.7)% في 2009)، وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.

الفرع الثالث/ نمو ذو طابع توسُعي وإنتاجية ضعيفة:

يُعتبر النمو في الجزائر ذو طابع توسعي أساسا، أي يعتمد على عوامل الإنتاج المتمثلة في النفقات برأس المال للدولة، وكذا اليد العاملة المكثفة والمشغلة في القطاعات المعروفة باستيعابها لأعداد كبيرة من العمال، لا سيما الأشغال العمومية والبناء إلى جانب الفلاحة والخدمات، بمعنى آخر أن النمو في الجزائر ليس نمواً مكثفا، أي لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج، والزيادة في إنتاجية العمل التي يبقى المحفز الأول لها الإبداع أو الابتكار. ومما تجدر الإشارة إليه أن الجزائر صنفت مؤخرا أنها البلد الأقل إبداعا في العالم، حيث صنفت بعد 125 دولة تم إدراجها في التصنيف التي تقوم به"الإينسيد" التي تعد من أكبر المدارس العليا للتجارة وأكثرها شهرة[16] في العالم بمساهمة شركائها الخبراء وهناك من يشكك في مصداقية هذا التصنيف ، إلا أنه لا أحد ينكر أن مسألة الإبداع تبقى إحدى الحلقات المفقودة في مختلف السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال والاستثمار في رأس المال المادي وحده يعتبر غير كافي، بل يجب توفر العنصر البشري الذي يمتاز بالإبداع والابتكار، وفي هذا الصدد فإن سياسة الإنعاش في الجزائر تعطي الانطباع بأن التنمية البشرية تدخل ضمن أهم أولوياتها، خاصة من خلال الموارد المالية الضخمة (حوالي 2048 مليار دينار) المخصصة لبناء وتجهيز آلاف المؤسسات التعليمية في قطاع التربية الوطنية ومئات الآلاف من المقاعد البيداغوجية ومئات المعاهد ومراكز التكوين والتمهين، إضافة إلى الهياكل والتجهيزات الخاصة بتطوير البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة والاتصال، ولكن يجب النظر إلى مدى مردودية هذا التعليم وأهميته في ميدان الشغل أو قيمة الشهادات المتحصل عليها ، وإن كانت هذه الشهادات تؤهله لكي يكون منشأة للشغل وليس باحثا عن الشغل ودون ذلك لا مكان للحديث عن استثمار بشري حقيقي.

ولأخذ فكرة أداء الاقتصاد الوطني، يمكن حساب الإنتاجية المتوسطة للعامل عن طريق قسمة الناتج المحلي الخام على اليد العاملة النشطة المشتغلة، كما يبدو أن النتيجة كانت متواضعة جد خلال الفترة من سنة 2006 إلى سنة 2009 إذ أن مساهمة العامل الواحد في الناتج المحلي الخام الإجمالي كان حوالي مليون دينار في المتوسط، باعتبار أن قطاع المحروقات لا يشغل العامل الواحد في الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، يمكن تقديرها في المتوسط حوالي 628 ألف دينار في السنة[17].

الفرع الرابع/ حساب مضاعف الإنفاق العمومي للفترة ما بين 2000 إلى سنة 2009.

بناء على المعطيات حول الدخل الخام المتاح، ونفقات الاستهلاك النهائية للعائلات، والادخار والأرقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك المستخلصة من الجداول الاقتصادية التجميعية المنشورة من طرف الديوان للإحصاء أعطى قيمة متوسطة تساوي (0.90)% وهذا معناه أن كل دينار تم ضخه في الاقتصاد ضمن الإنفاق العمومي أدى إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحوالي 10 سنتيمات من الدينار (0.098 دج)، وتفسير ذلك أن كل زيادة في الاستهلاك بالنسبة للزيادة في الدخل المتاح تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق (80)%، أي أنه من كل دينار إضافي للاستهلاك يتسرب منه حوالي (80) سنتيما منه للخارج لإستيراد السلع والخدمات والباقي أي حوالي (20) سنتيما فقط يوظف لشراء السلع والخدمات المحلية هذه النتائج يمكن اعتبارها كتدعيم لآراء بعض المحليين والخبراء الذين يعتبرون أن الاقتصاد خارج قطاع المحروقات يبقى في الأساس مبيدا للثروة، إذ أنه فترض حسب رأيه ضخ أكثر من (15) % من الناتج المحلي الخام في الاقتصاد للحصول على النمو أقل بثلاث مرات مما كان ينتظر الحصول عليه، ومنه أن معدل النمو في الجزائر يقى أقلاً من المتوسط العالمي وحتى الإفريقي.

خاتمة:

بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصاديين والذي خصص له غلاف مالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي خصص له 9.680 مليار دينار (ما يعادل 130 مليار دولار)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي خصص له 11.5340 مليار دينار (ما يعادل 155 مليار دولار)، ومن إنفاق الدولة لهذه المبالغ الكبيرة نستنتج أن أثر سياسة الإنعاش والنمو الاقتصاديين على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة ، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام، وأن النمو خارج المحروقات على الرغم من معدله الهام نسبيا بقي هشا، بإعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية في مجال البنى التحتية خاصة وأن مساهمة القطاعي الصناع من خلال إنشاء مؤسسات عمومية اقتصادية كان ضعيفا والتي تعد أساسا لكل نمو حقيقي ودائم في الجزائر.

فهذه النتائج المتواضعة نسبيا مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة تدل أن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة نقص الفعالية بإعتبار أن الهدف منها هو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون أثره على التشغيل والتنمية في البلاد، والقضاء على التبعية الاقتصادية للخارج، ولن يتحقق هذا المثال إلا بإتباع الدولة سياسة تكوين وإعادة الاعتبار للمؤسسات العمومية الاقتصادية والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون تقوية الجهاز الإنتاجي وتعبئة كل قدراته ليكون أكثر فعالية، مع توفير البيئة الملائمة المؤسساتية للمؤسسات الاقتصادية التي تشجع على الإبداع والأنشطة المنتجة للثروة في القطاعين الخاص والعمومي وتحقيق الإكتفاء الذاتي اقتصاديا.

الهوامش:

---

(1) محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث عدد 2012/10، جامعة قصدي مرباح ورقلة، ص147.

(2) عجه الجيلالي ، قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، طبعة سنة 2006، ص463.

(3) عجه الجيلالي، المرجع السابق، ص463.

(4) المرجع نفسه، ص469.

(5) المرجع نفسه ، ص471.

(6) المرجع نفسه، ص472 وما بعدها

(7) المرجع نفسه ، ص472.

(8) عجه الجيلالي، المرجع السابق، ص149.

(9) عجه الجيلالي، المرجع السابق، ص 150.

(10) نبيل بوفليح، مجلة دورية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، دراسة تقيمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، ص256.

(11) محمد مسعي، مرجع سابق، ص152.

(12) أ. صالحي ناجية، أ. مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميل لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي المستديم والفعلي، جامعة سطيف 12/11 مارس 2013.

(13) المرجع نفسه، ص152.

(14) أ. صالحي ناجية، أ. مخناش فتيحة، المرجع السابق، ص153.

(15) المرجع نفسه، ص153.

(16) أ. صالحي ناجية، أ. مخناش فتيحة، المرجع السابق، ص154.

(17) المرجع نفسه، ص156